

تحليل السياسات العامة في الجزائر:

حدود المؤسساتية و آفاق المقاربة التشاركية

Public Policy Analysis in Algeria: Limits of Institutionalism and
Prospects for a Participatory Approach

زاوش حسين . محاضر (أ)

جامعة تيزي وزو - الجزائر

hocine.zaouch@ummtto.dz

تاريخ النشر: 2026/06/10

تاريخ القبول: 2026/05/24

تاريخ الارسال: 2026/04/04

ملخص:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول حدود فعالية التحليل المؤسساتي في تحليل السياسات العامة في الجزائر، ومدى قدرة المقاربة التشاركية على تحسين هذه الفعالية من خلال توسيع مشاركة الفاعلين المجتمعيين في صنع القرار. يعرض المقال الإطار النظري لتحليل السياسات العامة من حيث المفهوم والخصائص والأهمية، مع إبراز دور مؤشرات التقييم في قياس فعاليتها. كما يتناول المقاربة المؤسساتية من خلال أسسها ومجالات تطبيقها، مبرزاً حدودها في السياق الجزائري، خاصة ضعف المرونة ومحدودية التفاعل مع الفاعلين غير الرسميين. في المقابل، يركز على المقاربة التشاركية، موضحاً متطلبات تفعيلها وأهميتها في تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين جودة القرار العمومي. وتخلص الدراسة إلى أن التكامل بين المقاربتين يمكن أن يعزز فعالية السياسات العامة في الجزائر، بشرط توفر الإرادة السياسية، والموارد الكافية، وثقافة مجتمعية داعمة للمشاركة.

الكلمات المفتاحية: تحليل ؛ السياسات ؛ مؤسساتية ؛ تشاركية؛ الجزائر.

*المؤلف المرسل: اسم مرسل المقال (التي وضعت امام اسمه نجمة)

Abstract:

The study revolves around the following problem: the limits of the effectiveness of institutional analysis in examining public policies in Algeria, and the extent to which the participatory approach can enhance this effectiveness by broadening the involvement of societal actors in decision-making.

The article presents the theoretical framework of public policy analysis in terms of its concept, characteristics, and importance, highlighting the role

of evaluation indicators in measuring policy effectiveness. It also examines the institutional approach by outlining its foundations and fields of application, while pointing out its limitations in the Algerian context, particularly its lack of flexibility and limited interaction with non-state actors.

In contrast, the study focuses on the participatory approach, explaining its requirements and its importance in strengthening transparency, accountability, and improving the quality of public decision-making. It concludes that integrating both approaches can enhance the effectiveness of public policies in Algeria, provided that there is political will, adequate resources, and a societal culture that supports participation.

Keywords: Analysis; Policies; Institutional; Participatory; Algeria.

مقدمة:

تُعَدّ المقاربة المؤسساتية من أهم المقاربات الكلاسيكية في تحليل السياسات العامة، حيث تركز على دور المؤسسات الرسمية والقواعد القانونية في تفسير عملية صنع وتنفيذ السياسات العمومية. غير أنّ التحولات السياسية والإدارية والاجتماعية التي عرفت الدولة الحديثة، وما رافقها من تصاعد مطالب المشاركة والشفافية والحوكمة الرشيدة، أفرزت نقاشاً متزايداً حول محدودية هذه المقاربة في الإحاطة بكافة الفاعلين والمتغيرات المؤثرة في السياسات العامة، لاسيما في السياقات التي تعرف تنوعاً اجتماعياً وتعقداً في المشكلات العمومية، مثل الحالة الجزائرية.

وفي هذا الإطار، برزت المقاربة التشاركية كاتجاه تحليلي بديل يسعى إلى إدماج الفاعلين غير الحكوميين والمجتمع المدني والمواطنين في مختلف مراحل تحليل السياسات العامة، بما يساهم في تحسين جودة القرار العمومي وتعزيز شرعيته ونجاعته. غير أنّ اعتماد هذه المقاربة يطرح جملة من الرهانات القانونية والمؤسساتية والسياسية، تتعلق بمدى توفر الإطار القانوني الملائم، والإرادة السياسية، وقدرات الفاعلين، والثقافة التشاركية السائدة.

وانطلاقاً مما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الآتي: ما حدود فعالية التحليل المؤسساتي في تحليل السياسات العامة في الجزائر، وكيف يمكن للمقاربة التشاركية أن تساهم في تحسين فعالية السياسات العامة من خلال توسيع مشاركة الفاعلين المجتمعيين في عملية صنع القرار؟

للإجابة عن الإشكالية يقترح الباحث الخطة التالية :

- الاطار النظري لتحليل السياسات العامة.
- المقاربة المؤسساتية في تحليل السياسات العامة في الجزائر.
- المقاربة التشاركية ورهانات ادماجها في تحليل السياسات الجزائرية

المحور الاول : الاطار النظري لتحليل السياسات العامة

يمثل تحليل السياسات العامة أداة منهجية لفهم مسار السياسات العمومية منذ تشخيص المشكلة إلى غاية التنفيذ والتقييم، من خلال دراسة القرارات العمومية وسياقها السياسي والمؤسسي والاجتماعي.

الفرع الاول : تحليل السياسات العامة

تعددت تعاريف تحليل السياسات العامة واختلفت باختلاف تخصصات من يعرفه. فيعرفه "السيد يسين" بأنه ذلك الجهد الهادف إلى توضيح الآثار، التي يمكن أن تترتب عن اختيار حل واحد أو عدة حلول، سواء تم ذلك بطريقة قبلية أو بعدية، أي أن تحليل السياسات العامة، يتنبأ في حالة التحليل القبلي بالآثار المتوقعة، وقد يحدد في حالة التحليل البعدي آثار هذه السياسات العامة.¹ كما قدم الباحث المتخصص في علم السياسات العامة "حسن أبشر الطيب" عدة تعاريف لمجموعة من المفكرين، نجملها في الآتي:

يرى "م. بنتل M.A.Bentil" في كتابه (1983) (Tods and Manpower for Policy)، أن تحليل السياسات العامة منهج يساعد متخذ القرار لاختيار البديل الأفضل لحل مشكلة عامة ذات أهمية مستعينة في ذلك باستعمال الطرق العلمية الرشيدة.² كما قدما كلا من "كرستوفر هام Ch.Ham" و "ميشل هل M.Hill" مجموعة من التعريفات، وهي:

إن تحليل السياسة العامة يصف مجموعة من الأنشطة المتعددة والمختلفة، بالشكل الذي يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد تعريف واحد شامل ومحدد لها. إنه مصطلح يتضمن وصف وتحليل الأسباب والحالات في تصرفات الحكومة. إنه عبارة عن نشاط نظري، كما أنه نشاط تحليلي. إنه يُعنى بالمشكلات، ويستمد عمله من المشكلات التي تواجه صانعي القرارات، ويهدف إلى معالجة تلك المشكلات عن طريق الإبداع وتفعيل الخيال والتصورات.³ أما "سميث بروس Bruce Smith" فيرى أن تحليل السياسات عملية ترتبط بمناقشة المشكلات المجتمعية، وتفسير القيم والأهداف، وتطوير الخيارات وتنفيذها وتقويم النتائج.⁴ ويعرفه أيضا "حسن أبشر الطيب" بأنها الجهد المنظم للبحث والدراسة والتحليل لبدائل السياسة العامة بهدف توافر وتكامل المعلومات، التي تحدد مواطن القوة والضعف في كل بديل،

وبالتالي لتحقيق هذا الهدف، فهي تشمل: تجميع وتفسير دلالات المعلومات، واستخدام أساليب حل المشكلات، ومحاولة استكشاف الآثار المترتبة على اختيار كل بديل من البدائل الممكنة.⁵

من التعاريف السابقة نستنتج أن تحليل السياسة العامة هي منهجية علمية عملية، ترتبط بمناقشة المشكلات والقضايا العامة للمجتمع، تبدأ بتحليل المشكلات المجتمعية وتستخدم عدة أساليب كمية وإجرائية وفنية، خاضعة لتوجه الحكومة والنظام السياسي ولأساليب الإدارة العامة، وبالتالي هي منظومة متكاملة تتبع السياسة العامة في كل مراحلها وهنا نفرق بين السياسة العامة كبرنامج عمل، وبين تحليل السياسة العامة كمنهجية لتحليل المشاكل واستكشاف البدائل لحل المشكلات المجتمعية.

وتكمن أهمية تحليل السياسات العامة في ترشيد صياغة السياسات العامة على العموم وفق ما أشار إليه الباحث "عامر خضير الكبيسي" في أربع نقاط أساسية.⁶ يمكن إيجازها فيما يلي:

- التبرير المنطقي والدليل العلمي لصياغة السياسات العامة من قبل صناع القرار بأسلوب معين، أو من ناحية أخرى إقامة الحجة على عدم تبني سياسات عامة معينة من قبل صانعي القرار اتجاه مشكلة أو قضية عامة معينة.
- تشخيص وتوضيح طبيعة الآثار والتغيرات التي تحدثها السياسات العامة المخطط لتنفيذها وما يترتب عنها من تغيير وتطوير في مجالها أو لدى الأطراف المستهدفة منها.
- إضفاء طابع الشرعية والمصادقية على قرارات السلطات التشريعية والتنفيذية لإقناع جميع القوى الاجتماعية الفاعلة بأهمية هذه السياسات العامة المنتهجة من قبل الحكومة لخدمة الصالح العام.
- العمل على توضيح وتفسير طبيعة النتائج والمخرجات والعوائد المقصودة وغير المقصودة التي يحتمل تحقيقها مستقبلا سواء على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد.

الفرع الثاني : خصائص تحليل السياسات العامة

يرتبط تحليل السياسة العامة عضويا بمختلف نشاطات السياسة العامة ، ومن اهم خصائص تحليل السياسات العامة ما يلي : انه علم مشكلي الطابع ، أي انه يعنى بالمشكلات المجتمعية والقضايا العامة ، ومنها على سبيل المثال : مشكلات الامن ، ومشكلات الصحة وقضايا التعليم والاسكان وما يماثلها بهدف ايجاد الحلول المناسبة لها وفق مقتضيات

البيئة. تحليل السياسات العامة لا يقتصر على تحليل المشكلات المجتمعية المتوقعة بل يتعلق بالسياسات الحالية موضع التنفيذ من مدى كفاءتها وفعاليتها بهدف معالجة الانحرافات. يتبنى تحليل السياسة العامة الأسلوب الوقائي، حيث يفكر في المشكلات قبل ان تقع وتتفاقم. يستخدم العديد من الوسائل والأساليب في جمع المعلومات والبيانات والبحث والتحليل (الاحصائية، الرياضية والكمية) يقوم على تعدد المداخل العلمية (الاقتصاد، الاجتماع، الإدارة، الرياضيات، تكنولوجيا المعلومات) الاعتماد على منهج المقارنة للتعرف على اشكاليات السياسات اللاحقة والسابقة او السياسات العامة في البيئات المختلفة⁷.

الفرع الثالث: مؤشرات تحليل السياسات العامة

يمكن تحليل السياسات العامة بهدف التعرف على عدة مؤشرات تعتبر معايير للحكم على مدى جدواها وفعاليتها ومن أهم المؤشرات⁸:

- حجم الفوائد التي تترتب على تنفيذ سياسة ما مطروحا منها التكاليف.
- الفاعلية وتعني قدرة السياسة على تحقيق الاهداف المتوخاة منها.
- العدالة وتعني مدى عدالة توزيع الفوائد والتكاليف المترتبة على تنفيذ سياسة ما.
- المساواة في تحمل التكاليف والاستفادة من المنافع المتأتية من سياسة معينة.
- مدى المشاركة الشعبية في رسم سياسة معينة.
- مدى الحرية المتوفرة للأقلية في التعبير عن رأيها امام الاغلبية بشأن سياسة معينة.
- القدرة على التنبؤ بنتائج السياسة.
- العدالة الاجرائية وتعني وجود اجراءات محددة ومعروفة بشأن اتخاذ سياسة معينة او اتخاذ قرار ما.

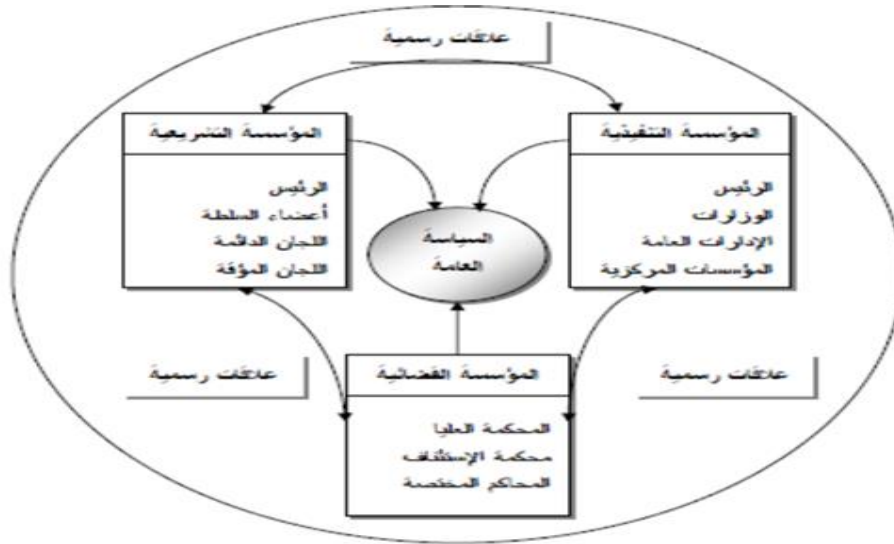
المحور الثاني: المقاربة المؤسساتية في تحليل السياسات العامة في الجزائر

تُعدّ المقاربة المؤسساتية من أهم المداخل المعتمدة في تحليل السياسات العامة في الجزائر، إذ تركز على دراسة دور المؤسسات الرسمية والقواعد القانونية والتنظيمية في توجيه عملية صنع القرار العمومي. وتسعى هذه المقاربة إلى تفسير السياسات العمومية انطلاقاً من بنية النظام السياسي وطبيعة توزيع الصلاحيات بين الهيئات الدستورية والإدارية، بما يبرز أثر الإطار المؤسساتي في تحديد مسار ونتائج السياسات العامة.

الفرع الاول : أسس المقاربة المؤسساتية ومجالات تطبيقها

تُعدّ من أهم المقاربات في علم السياسة وتحليل السياسات العامة، تركز على دراسة المؤسسات الحكومية باعتبارها وحدة التحليل الاساسية لتفسير الظواهر السياسية، وينظر إلى المؤسسات كمتغيرات مستقلة تؤثر على الجهات الفاعلة الاخرى والمعتقدات والاستراتيجيات التي تتبناها في مختلف المجالات⁹ ووفقا لهذه المقاربة فإن أية سياسة عامة لا تصبح سياسة عامة بالمعنى الرسمي الا اذا تم تبنيها وفرضها بواسطة مؤسسة من مؤسسات الحكومة.¹⁰

المقاربة المؤسساتية في تحليل السياسات العامة



المصدر: فهدى خليفة الفهداوي، 2001، مرجع سابق، ص 184

ترتكز المقاربة المؤسساتية في تحليل السياسات العامة على جملة من الأسس النظرية التي تعتبر المؤسسات، بقواعدها القانونية والتنظيمية وهيكلها الرسمية، الفاعل الأساسي في توجيه السلوك السياسي وصنع القرار العمومي، من أهم الأسس التي تقوم عليها:

1. المؤسسات هي الفاعل الأساسي في صنع القرار: ترى هذه المقاربة أن المؤسسات الرسمية (الدستور، البرلمان، الحكومة، القضاء...) هي العنصر الحاسم في تفسير الظواهر السياسية، فالمؤسسات تمثل الاطار المؤسسي لعملية صنع السياسات العامة.
2. أولوية القواعد والنظم القانونية: تنطلق المقاربة المؤسساتية من اعتبار القواعد القانونية والتنظيمية المرجع الأساسي في عمل مؤسسات الدولة، حيث تضبط القوانين

- واللوائح والإجراءات الرسمية آليات صنع القرار، وتحدّد اختصاصات الفاعلين، وتنظّم طبيعة التفاعل والأنشطة الرسمية بين مختلف المؤسسات.¹¹
3. الاستقرار والاستمرارية: تُشير إلى قدرة المؤسسات على الحفاظ على وجودها ووظائفها الأساسية رغم التحولات السياسية والاجتماعية والتحديات المحيطة بها، إذ تُعدّ كيانات تتسم بدرجة من الاستقرار النسبي، ما يجعل تأثيرها في السلوك السياسي وصنع السياسات العامة تأثيراً تراكمياً ومستمرّاً على المدى الطويل.¹²
4. الإطار المؤسسي الرسمي: تركّز المقاربة المؤسساتية على النظام السياسي من زاوية الدولة، باعتبارها الإطار القانوني المنظّم للسلطة، حيث تقتصر على دراسة المؤسسات الرسمية والهياكل الحكومية وما يحكمها من قواعد دستورية وتشريعية¹³. وتُعدّ الإجراءات القانونية والتنظيمية والهياكل المؤسسية عناصر حاسمة في توجيه عملية صنع السياسات العامة وضبط آليات اتخاذ القرار.
5. التنسيق والتكامل بين المؤسسات: تعتبر المقاربة المؤسساتية أن فاعلية السياسات تعتمد على التنسيق بين مختلف المؤسسات، وتحديد صلاحيات كل مؤسسة ووظائفها بما يحقق تكاملاً إدارياً وتنفيذياً.

الفرع الثاني : مجالات تطبيق المقاربة المؤسساتية

- تحليل السياسات : دراسة دور المؤسسات الحكومية في إعداد، تنفيذ، وتقييم السياسات العامة.
- الأنظمة السياسية المقارنة : مقارنة المؤسسات السياسية بين الدول (برلمانية، رئاسية، شبه رئاسية)
- الدساتير والنظم الدستورية : تحليل النصوص الدستورية وتأثيرها على ممارسة السلطة.
- الإدارة العامة : دراسة التنظيم الإداري، البيروقراطية، والعلاقات بين الإدارات.
- صنع القرار السياسي : فهم كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الرسمية.
- الإصلاحات المؤسسية : تقييم أثر الإصلاحات القانونية والتنظيمية على أداء الدولة.

الفرع الثالث : حدود المقاربة المؤسساتية في السياق الجزائري

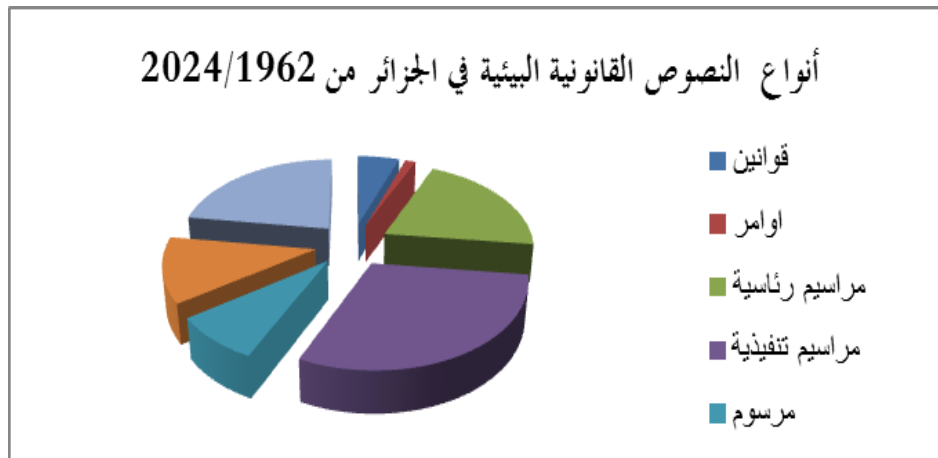
رغم أهمية المقاربة المؤسساتية في تحليل النظم السياسية، إلا أنّ تطبيقها على الحالة الجزائرية يواجه عدة حدود وإشكالات، أبرزها ما يلي:

1. مركزية السلطة: يتميز النظام السياسي الجزائري بتركيز كبير للسلطة في مؤسسات الدولة العليا، ما يحد من فعالية المؤسسات الوسيطة واستقلاليتها في عملية صنع القرار. تحتل السلطة التنفيذية مكانة قوية داخل النظام السياسي، فقد منحت صلاحيات واسعة جعلتها تتفوق على باقي السلطات وتلعب الدور الاساسي في تسيير شؤون الدولة وصنع السياسات العامة

إحصاء النصوص القانونية والتنظيمية في الجزائر المتعلقة بالبيئة من 1962 . 2024

النصوص القانونية والتنظيمية	قوانين	أوامر	مرسوم رئاسي	مرسوم تنفيذي	مرسوم	قراروزاري مشترك	قراروزاري	المجموع الفرعي
المجموع العام	45	11	172	253	70	103	192	846
النسبة %	05.31%	01.30%	20.33%	29.90%	08.27%	12.17%	22.69%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية وقائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال سنوات 2001. 2024



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية وقائمة النصوص التشريعية والتنظيمية المنشورة خلال سنوات 2001. 2024

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن السلطة التنفيذية كانت مسئولة عن إصدار نسبة 94.69% من النصوص القانونية المتعلقة بالبيئة، أي 801 نص قانوني، والمتمثلة في (أوامر، مراسيم رئاسية وتنفيذية وقرارات وزارية)، أما السلطة التشريعية فلقد أصدرت نسبة 05.31% من هذه النصوص أي 45 نص قانوني والمتمثلة في القوانين، مما بين هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في رسم السياسات التشريعية البيئية في الجزائر.

2. هيمنة الفواعل غير الرسمية: تركز المقاربة المؤسساتية على المؤسسات الرسمية، وتتجاهل عموما السلوك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والايديولوجية الذي تتحرك فيه

المؤسسات ، كما تتجاهل الفاعلين غير الرسميين كالتطبيقات الاجتماعية والقوة السياسية.¹⁴ يتأثر الواقع السياسي الجزائري بشكل ملحوظ بالفاعلين غير الرسميين، مثل جماعات الضغط والمصالح، الشبكات غير الرسمية، والمؤسسة العسكرية، مما يحد من قدرة المقاربة المؤسساتية على تفسير مسار القرار السياسي الفعلي بشكل كامل ودقيق.

3. محدودية الاستقلال المؤسسي: تعاني العديد من المؤسسات الرسمية في الجزائر من محدودية استقلاليتها الوظيفية، على الرغم من النصوص الدستورية والقانونية التي تكفل مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال بعض الهيئات. فبالرغم من اعتراف الدستور الجزائري باستقلال السلطة التشريعية والهيئات الرقابية الدستورية، تكشف الممارسة السياسية استمرار خضوع هذه المؤسسات لتأثير السلطة التنفيذية، سواء عبر آليات التعيين، الإشراف الإداري والمالي، أو توجيه السياسات العمومية.

4. الفجوة بين الاطار القانوني والممارسة الواقعية: تظهر التجربة الجزائرية وجود فجوة واضحة بين ما تقرّه النصوص الدستورية والقانونية من مبادئ، لاسيما ما يتعلق ترسيخ آليات المشاركة والرقابة، وبين الممارسة السياسية الفعلية التي تكشف عن محدودية في تفعيل هذه المبادئ. وتعكس هذه الفجوة حدود المقاربة المؤسساتية التي تكتفي بتحليل النصوص والهيكل الرسمية، دون الإحاطة بالعوامل السياسية والعملية التي تتحكم فعلياً في سير السياسات العامة.

5. عدم كفاية المقاربة في تفسير السلوك السياسي المؤثر على القرار: تركّز المقاربة المؤسساتية في تحليل السياسات العامة على الهياكل الرسمية والقواعد القانونية، وعلى مدى التزام المؤسسات بالنصوص الدستورية والقوانين التنظيمية، لكنها تظل محدودة في قدرتها على تفسير السلوك السياسي الفعلي. إذ تهمل هذه المقاربة عوامل أساسية مثل القيم والمواقف السياسية للفاعلين، الولاءات غير المؤسساتية، والتراكمات التاريخية، وهي عناصر جوهرية لفهم ديناميات صنع القرار في الجزائر.

المحور الثالث : المقاربة التشاركية ورهانات ادماجها في تحليل السياسات الجزائرية

برزت المقاربة التشاركية كأداة تحليلية حديثة تهدف إلى تعزيز فعالية السياسات العامة من خلال إشراك الفاعلين غير الحكوميين، والمجتمع المدني، والمواطنين في مراحل إعداد وتنفيذ السياسات.

الفرع الاول : المقاربة التشاركية ومتطلبات تفعيلها في الجزائر

تعتبر المقاربة التشاركية احد ابرز معالم الديمقراطية المعاصرة ، ومن أهم سمات الدولة الحديثة ، وهي مقاربة تهدف الى تنمية يشارك فيها جميع افراد المجتمع مشاركة فعالة تهدف الى تأهيل الاشخاص والجماعات وجعلهم قادرين على تبني حلول من اقتراحاتهم ويتحملون مسؤولية اختيارها وانجازها.¹⁵ المقاربة التشاركية تعني بشكل مبسط ان يكون للمواطنين دوراً ورأياً في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر ، او من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم.¹⁶

أوهي مقاربة من مقاربات التحليل السياسي تقوم على إشراك مختلف الفاعلين (الدولة، المجتمع المدني، المواطنون، القطاع الخاص...) في مراحل إعداد، تنفيذ، وتقييم السياسات العمومية، بدل الاكتفاء بالدور الاحتكاري للمؤسسات الرسمية. وتهدف هذه المقاربة إلى:

- اشراك المواطنين في صنع القرار العمومي: تهدف المقاربة التشاركية إلى تجاوز النموذج التقليدي للديمقراطية التمثيلية، من خلال إشراك المواطنين، الجمعيات، والفاعلين المحليين في مراحل إعداد القرار العمومي وصنع السياسات، قد تكون المشاركة مباشرة أو عبر مؤسسات وسيطة شرعية أو ممثلين منتخبين. ومن المهم الإشارة إلى أن الديمقراطية التمثيلية لا تعني بالضرورة مراعاة مصالح الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. ولذلك، ينبغي أن تكون المشاركة واعية ومنظمة، وهو ما يتطلب حرية التنظيم والتعبير من جهة، ووجود مجتمع مدني منظم من جهة أخرى.¹⁷
- تحسين جودة القرار والسياسات العمومية: تساهم المشاركة في إدماج المعارف المحلية والخبرات الميدانية للفاعلين المعنيين مباشرة بالمشكلة العمومية، ما يؤدي إلى صياغة سياسات أكثر واقعية وملاءمة للاحتياجات الحقيقية، ويقلل من القرارات غير القابلة للتطبيق.
- تحقيق الفعالية والنجاعة في التنفيذ: عندما يشارك الفاعلون في صياغة البرامج والمشاريع، يشعرون بالمسؤولية تجاهها، مما يسهل تنفيذها ويقلل من مقاومة السياسات العمومية، كما يحد من هدر الموارد المالية والبشرية.
- تعزيز الشفافية والمساءلة: تعني الشفافية أن تُتخذ القرارات وتُنفذ وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، وأن تكون المعلومات متاحة بحرية وسهلة الوصول للأشخاص المتأثرين بهذه القرارات. كما تقتضي توفير معلومات كافية وبصيغ ووسائط سهلة

الفهم.¹⁸ تسمح المقاربة التشاركية بفتح المجال للنقاش العمومي وتبادل المعلومات، ما يساهم في تقليص الغموض في العمل الإداري، ويعزز الرقابة المجتمعية على أداء السلطات العمومية، وبالتالي تحسين الحوكمة .

- بناء الثقة بين الدولة والمجتمع: تسعى هذه المقاربة إلى تقليص فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات العمومية، من خلال إشعاره بأنه شريك في القرار وليس مجرد متلقٍ له، وهو ما ينعكس إيجاباً على الاستقرار الاجتماعي والالتزام بالقوانين.
- تحقيق التنمية المحلية والمستدامة: تركز المقاربة التشاركية على إشراك الفاعلين المحليين في تحديد أولويات التنمية، مما يضمن استمرارية المشاريع وملاءمتها للخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية، ويجعل التنمية أكثر استدامة وأقل تبعية للسلطة المركزية.
- تقوية القدرات المحلية وبناء رأس المال الاجتماعي: تعمل المشاركة على تنمية مهارات الحوار، التفاوض، والعمل الجماعي لدى الأفراد والمؤسسات المحلية، كما تعزز التضامن الاجتماعي وروح المبادرة، وهو ما يعرف ببناء رأس المال الاجتماعي.
- الوقاية من النزاعات الاجتماعية وإدارتها: يساهم إشراك الفئات المختلفة في اتخاذ القرار في تقليص الإقصاء والتمهيش، ما يقلل من الاحتجاجات والصراعات الاجتماعية، ويسمح بإدارة الخلافات بطريقة تشاركية وسلمية.

الفرع الثاني : متطلبات تفعيل المقاربة التشاركية في الجزائر

في ظل التحولات التي عرفت أساليب تسيير الشأن العام، برزت المقاربة التشاركية كآلية حديثة تهدف إلى إشراك مختلف الفاعلين في صنع القرار العمومي. غير أن اعتماد هذه المقاربة لا يتحقق بشكل تلقائي، بل يتطلب جملة من الشروط والمتطلبات القانونية، المؤسسية، والسياسية، إضافة إلى متطلبات ثقافية ومادية، من شأنها ضمان مشاركة فعلية وفعالة تُسهم في تحسين الحوكمة وتعزيز فعالية السياسات العمومية.



■ الإطار القانوني والمؤسسي:

يقتضي تفعيل المقاربة التشاركية توفر إطار قانوني ومؤسسي واضح يكرّس حق المواطنين في المشاركة في تسيير الشأن العام، كما ورد في الدستور الجزائري الذي يؤكد على مبدأ سيادة الشعب، اللامركزية، وحق إنشاء الجمعيات والوصول إلى المعلومة، إضافة إلى القوانين المنظمة للجماعات المحلية، لاسيما قانوني البلدية والولاية، اللذين ينصان على آليات الاستشارة والحوار مع المواطنين والمجتمع المدني. ومن اهم الاطر القانونية :

قانون البلدية رقم 10-11 من اهم النصوص القانونية التي تجسد مبدأ التشاركية على المستوى المحلي، فالبلدية هي القاعدة الاقليمية اللامركزية ، ومكان لممارسة المواطنة وتشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.¹⁹ كما كرس قانون البلدية رقم 10-11 مبدأ مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون المحلية، حيث خصّص الباب الثالث منه لموضوع المشاركة، ولا سيما المواد من 11 إلى 14، التي تؤكد على حق المواطنين في الإسهام في إعداد القرارات المحلية ومتابعة الشؤون ذات الصلة بحياتهم اليومية، من خلال آليات التشاور، الإعلام، وإبداء الرأي. وتُلزم هذه المواد المجلس الشعبي البلدي بتهيئة الظروف الملائمة لإشراك المواطنين والمجتمع المدني في تسيير الشأن المحلي، كما يُمكن السكان من الاطلاع على مداورات المجلس ومناقشة القضايا المحلية، بما يعزز الديمقراطية التشاركية ويساهم في إشراك المواطن في متابعة وتقييم العمل البلدي.

قانون الولاية (القانون رقم 07-12) تُجسد المادة 26 من قانون الولاية مبدأ المشاركة الشعبية في تسيير الشأن العام المحلي، من خلال تكريس علنية جلسات المجلس الشعبي الولائي، بما يتيح للمواطنين حضورها والاطلاع على مجريات المداورات المتعلقة بقضايا التنمية المحلية وتسيير المرافق العمومية، مع استثناء الحالات التي يقرر فيها القانون عقد جلسات مغلقة لأسباب محددة.²⁰

ويعكس هذا المبدأ توجه المشرع نحو تعزيز الشفافية وترسيخ الديمقراطية التشاركية، وتمكين المواطن من متابعة أعمال الهيئة المنتخبة والمساهمة غير المباشرة في مراقبة الأداء العمومي على مستوى الولاية. لم تحظ مسألة علنية جلسات المجالس الشعبية المنتخبة في الجزائر بتأطير قانوني وتنظيمي كافٍ يضمن المشاركة الفعلية للمواطنين في هذه الجلسات، إذ اقتصر التنظيم في الغالب على الإقرار الشكلي لمبدأ العلنية دون استكمال متطلباته العملية.²¹

وقد أهمل المشرع والسلطات المحلية جملة من الجوانب الأساسية المرتبطة بظروف الحضور، لاسيما ما يتعلق بتوفير القاعات الملائمة القادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من المواطنين، فضلاً عن غياب الوسائل المادية والتقنية الضرورية، كأنظمة الصوت والتجهيزات السمعية، بما يعيق الإصغاء والمتابعة الفعلية لأشغال الجلسات ويُفرض مبدأ المشاركة من محتواه الحقيقي.

قانون الجمعيات (القانون رقم 06-12): أقر المشرع الجزائري بصفة عامة حرية تأسيس الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني والعمل على تشجيعها، باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لتجسيد الديمقراطية التشاركية وتعزيز المشاركة المدنية في صنع القرار على المستويين المحلي والوطني. وقد كُرست هذه الحقوق في النص الدستوري من خلال ضمان حرية التجمع والتعبير.²²

كما تم تأطيرها قانونياً بموجب القانون رقم 06-12 المتعلق بالجمعيات، الذي يحدد الإطار القانوني لممارسة النشاط الجمعوي، فقد نصت المادة 2 على مبدأ حرية إنشاء الجمعيات في إطار احترام الدستور والقوانين السارية، ويُعدّ هذا الإطار القانوني تجسيدا لدور المجتمع المدني كفاعل أساسي في دعم المشاركة المدنية وتعزيز الديمقراطية التشاركية، سواء على المستوى المحلي أو الوطني.²³

قانون الإعلام: يساهم في تعزيز الحوار العمومي من خلال: ضمان حرية التعبير والرأي ، وتمكين المواطنين من النقاش العمومي حول القضايا العامة.

القوانين المتعلقة بالانتخابات: تكفل النصوص المنظمة للانتخابات: حق المواطن في المشاركة السياسية عبر التصويت والترشح. تعزيز المشاركة في صنع القرار من خلال المؤسسات المنتخبة.

النصوص المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد: تُسهم النصوص القانونية المتعلقة بالشفافية ومكافحة الفساد في دعم المشاركة الشعبية، من خلال تعزيز آليات الرقابة المجتمعية وتشجيع المواطنين على متابعة وتقييم الأداء العمومي على المستوى المحلي. وفي هذا الإطار، حوّل المشرّع الجزائري لكل شخص حق الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، وكذا القرارات البلدية، مع إمكانية الحصول على نسخ كاملة أو جزئية منها على نفقته الخاصة، وذلك وفقًا لما نصّت عليه المادة 14 من قانون البلدية رقم 10-11 الأمر الذي يُكرّس مبدأ الشفافية ويُعزّز ثقة المواطن في العمل الإداري، ويدعم مشاركته الواعية في الشأن العام.

■ الإرادة السياسية:

تُعدّ الإرادة السياسية الركيزة الأساسية لتجسيد المقاربة التشاركية على أرض الواقع، إذ أنّ تكريس مشاركة المواطنين في تسيير الشأن العام لا يتحقق بمجرد التنصيب الدستوري أو التشريعي، ما لم تُدعّم هذه النصوص بإرادة فعلية لدى صانعي القرار. فرغم ما أقرّه الدستور الجزائري من مبادئ ترمي إلى توسيع مشاركة المواطنين في الحياة العامة وتعزيز الديمقراطية التشاركية، ولا سيما من خلال التأكيد على دور المجتمع المدني ومشاركته في إعداد السياسات العمومية، فإنّ فعالية هذه المبادئ تظلّ رهينة بمدى استعداد السلطة التنفيذية والهيئات المحلية لتفعيلها عمليًا. كما أنّ قانون البلدية رقم 10-11 وقانون الولاية رقم 07-12، ورغم تضمّنهما أحكامًا صريحة تُكرّس إشراك المواطنين في تسيير الشؤون المحلية وتدعو إلى اعتماد آليات التشاور والإعلام والمشاركة، فإنّ هذه الأحكام غالبًا ما تصطدم بضعف الإرادة السياسية، ما يؤدي إلى حصر المشاركة في إطار شكلي أو استشاري محدود التأثير.

■ الشفافية وتداول المعلومات:

لا يمكن أن تكون المشاركة الشعبية فعّالة إلا إذا تم تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات والمعطيات المتعلقة بالسياسات والمشاريع العمومية، . وقد نصت المادة 55 من الدستور الجزائري لسنة 2020 حق المواطن في الوصول إلى المعلومات، وهو شرط أساسي لتعزيز المشاركة الديمقراطية والرقابة المجتمعية على السياسات العمومية.

■ بناء قدرات الفاعلين المشاركين:

رغم غياب نص قانوني صريح يُلزم بتكوين الفاعلين المحليين وأعضاء المجتمع المدني لضمان فعالية المشاركة التشاركية، فقد وفرت القوانين التنظيمية إطاراً مؤسسياً لدعم بناء قدراتهم. وتمثل ذلك في إنشاء مراكز وطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية وبرامج تدريبية متخصصة للإطارات والمنتخبين المحليين، تهدف إلى تعزيز مهاراتهم في التخطيط، والحوار، وإدارة الشأن العام، بما يضمن مشاركة المواطنين والجهات الفاعلة الأخرى بشكل فعال ومستدام.²⁴ وتشمل هذه المبادرات مراكز تدريب موزعة على عدة ولايات، منها بشار، الجلفة، ورقلة، قسنطينة، وهران، لتلبية احتياجات التكوين وتحسين أداء السلطات المحلية والإدارات المرتبطة بها.

■ وجود مجتمع مدني فعال ومنظم:

يشكل المجتمع المدني عنصراً أساسياً في نجاح المقاربة التشاركية، إذ لا تتحقق المشاركة الفعالة إلا بوجود جمعيات ومنظمات مستقلة، منظمة، وقادرة على تمثيل انشغالات المواطنين بشكل حقيقي. وفي هذا الإطار، تؤكد المادة 10 من الدستور الجزائري لسنة 2020 على أن الدولة تسهر على تفعيل دور المجتمع المدني لضمان مشاركته في تسيير الشؤون العمومية، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويضمن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرار العمومي بشكل فاعل. كما تنص المادة 213 من دستور الجزائر 2020 على مساهمة المرصد الوطني للمجتمع المدني في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمشاركة مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

■ اللامركزية وتفويض الصلاحيات:

يُعدّ مبدأ اللامركزية وتفويض الصلاحيات شرطاً أساسياً لتفعيل المشاركة الفعالة، إذ يقتضي نقل جزء من السلطات والموارد إلى المستوى المحلي، لأن المركزية المفرطة تُعيق المبادرة المحلية وتحد من قدرة المواطنين على المشاركة في صنع القرار. وفي هذا الإطار، تنص المادة 19 من دستور الجزائر لسنة 2020 على أن المجلس المنتخب يُشكل قاعدة اللامركزية ومكاناً لمشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.

■ توفير الموارد المالية والبشرية:

لضمان فعالية المقاربة التشاركية، يتطلب الأمر توفير الموارد المالية والبشرية الكافية، بما يتيح تنظيم اللقاءات، والورشات، وآليات التشاور مع المواطنين، إضافة إلى امتلاك كفاءات

مؤهلة قادرة على إدارة العملية التشاركية وضمان استمراريتهما. ويؤكد الدستور الجزائري لسنة 2020 (المادة 19) على أن المجالس المنتخبة المحلية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية، مما يتيح لها تخصيص الموارد اللازمة لتسيير الشأن المحلي وتنفيذ المشاريع التي تستدعي مشاركة المواطنين. كما تنص قوانين البلدية رقم 11-10 والولاية رقم 12-07 على توفير الإمكانيات البشرية اللازمة للإدارة المحلية، بما يشمل الموظفين المؤهلين والإطارات القادرة على متابعة برامج المشاركة والمشاريع التنموية، وهو ما يعزز استدامة العملية التشاركية وفعالية المشاركة المدنية في صنع القرار.

■ الثقافة التشاركية والوعي المجتمعي:

تشير الثقافة التشاركية إلى مجموعة القيم والممارسات التي تشجع الأفراد والجماعات على الانخراط الفعّال في الشأن العام، والمساهمة في صنع القرار ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية، في إطار من الحوار والتعاون بين الدولة والمجتمع.²⁵ أما الوعي المجتمعي فيتمثل في إدراك المواطنين لحقوقهم وواجباتهم، وفهمهم لأدوارهم في الرقابة والمساءلة والمبادرة، إلى جانب استيعابهم لآليات المشاركة المتاحة قانوناً ومؤسسياً. ويُعد هذا الوعي شرطاً أساسياً لتحويل المشاركة من ممارسة شكلية إلى فعل مجتمعي مؤثر. وتتجلى العلاقة بين الثقافة التشاركية والوعي المجتمعي في كون كل منهما يغذي الآخر: فارتفاع مستوى الوعي يعزز الاستعداد للمشاركة.²⁶

وعليه، فإن غياب الثقافة التشاركية وضعف الوعي المجتمعي يؤديان إلى محدودية فعالية المقاربة التشاركية، ويجعلانها أقرب إلى آلية رمزية، في حين أن ترسيخهما يشكل ركيزة أساسية لإدماج المجتمع في تحليل وصنع السياسات العامة، وتحقيق حوكمة أكثر شفافية وشمولاً.

الفرع الثالث: رهانات ادماج المقاربة التشاركية في تحليل السياسات العامة في الجزائر
يأتي إدماج المقاربة التشاركية في تحليل السياسات العامة في الجزائر في سياق التحولات السياسية والاجتماعية التي فرضت إعادة النظر في أساليب الفعل العمومي التقليدية، القائمة على المركزية والقرار الفوقي. وقد أضحت تحليل السياسات العامة لا يقتصر على البعد التقني أو الإداري، بل يتطلب إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين والمؤسستيين لفهم أدق للمشكلات العمومية وتحديد أولوياتها، وتتجسد أهم رهانات هذا الإدماج فيما يلي:

■ رهان تعزيز شرعية السياسات العمومية :

يشكل إدماج المقاربة التشاركية في إعداد السياسات العمومية فرصة استراتيجية لتعزيز شرعيتها القانونية والسياسية، من خلال تمكين المواطنين والفاعلين الاجتماعيين من المشاركة الفاعلة في مختلف مراحل العملية العمومية، بدءًا من تشخيص الإشكالات إلى صياغة الحلول واتخاذ القرار.²⁷

ويتيح هذا الانفتاح التشاركي توسيع قاعدة التمثيل وإضفاء طابع ديمقراطي أوسع على السياسات العمومية، بما يعزز قبولها الاجتماعي ويقوّي مشروعيتها تدخل الدولة.

■ رهان تحسين فعالية ونجاعة السياسات العامة:

يشكل التحليل التشاركي للسياسات العمومية رهانًا جوهريًا لتحسين فعالية ونجاعة السياسات العامة، إذ يتيح إدماج المعطيات الميدانية والخصوصيات المحلية ضمن مراحل صياغة القرار العمومي. ومن هذا المنظور، فإن المقاربة التشاركية تساهم في إنتاج سياسات أكثر واقعية وقابلة للتنفيذ، وتقوّي مشروعية القرار، بما يقلّص احتمالات فشل البرامج العمومية الناتجة عن الطابع المركزي والفوقي في اتخاذ القرار.²⁸

كما يعكس هذا الانفتاح التشاركي التزام الدولة بمبادئ الحكامة الرشيدة ودولة القانون، من خلال ضمان أن تكون السياسات العمومية منسجمة مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع، ومبنية على التشاور الفعّال مع المواطنين والفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات المحلية.

■ رهان الحوكمة الرشيدة والشفافية:

يُمثل إشراك الفاعلين غير الحكوميين في تحليل السياسات العامة آلية فعّالة لتعزيز الشفافية والمساءلة في صنع القرار العمومي، إذ يساهم في توسيع دائرة الرقابة المجتمعية على مراحل إعداد وتنفيذ السياسات.

■ رهان تطوير الديمقراطية المحلية:

يرتبط إدماج المقاربة التشاركية في إطار السياسات العامة مباشرة بتعزيز مبدأ اللامركزية وتطوير دور الجماعات المحلية في إدارة الشأن العام، حيث توفر هذه المقاربة آليات عملية لتمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في مراحل التخطيط واتخاذ القرار وتحديد أولويات التنمية المحلية. ويتيح هذا الانفتاح على المشاركة المجتمعية توسيع قاعدة الشرعية السياسية والقانونية للسلطات المحلية، ويعزز الديمقراطية التمثيلية على المستوى القاعدي من خلال إشراك المواطنين في صياغة الحلول ومتابعة تنفيذ المشاريع التنموية.²⁹

■ رهان إدارة المطالب الاجتماعية والوقاية من الأزمات:

يشكل إدماج المقاربة التشاركية في إدارة السياسات العمومية أداة استراتيجية للاستباق المبكر للأزمات الاجتماعية، من خلال إشراك الفئات المتأثرة بالسياسات في مرحلة التحليل والتشخيص. يتيح هذا الانفتاح التشاركي فهماً أعمق للمطالب والاحتياجات الاجتماعية، بما يعزز قدرة الدولة على التنبؤ بالصراعات المحتملة والحد من مظاهر الاحتجاج، ويقوي الآليات القانونية والإدارية للوقاية من الأزمات.

■ رهان بناء الثقة وإعادة الاعتبار للفعل العمومي :

في السياق الجزائري، حيث تشهد العلاقة بين المواطن والإدارة توترات تتعلق بشرعية القرارات وشفافية الممارسات، يُعد إدماج المقاربة التشاركية رهاناً جوهرياً لإعادة بناء الثقة بين الطرفين. فهو يمكّن المواطنين من المشاركة الفعلية في مختلف مراحل إعداد السياسات العمومية، بما يعزز شعورهم بالمساءلة والتمثيل، ويعيد الاعتبار للفعل العمومي باعتباره أداة للاستجابة لاحتياجات المجتمع .

■ رهان تحديث أدوات تحليل السياسات العامة: يساهم اعتماد المقاربة التشاركية في

تحديث أدوات تحليل السياسات العامة، من خلال تجاوز المقاربات التكنوقراطية التقليدية التي تركز على البعد الإداري والتقني فقط، والانتقال نحو منهجيات تحليل شاملة (Multi-actors analysis) تضم مختلف الفاعلين الاجتماعيين والمؤسساتيين.³⁰ يتيح هذا التوجه فهماً أعمق للتفاعلات بين السياسات العامة واحتياجات المجتمع، ويعزز فعالية صنع القرار، بما يتماشى مع التحولات المعاصرة في علم السياسات العامة ومتطلبات الحوكمة الديمقراطية والتشاركية.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا الإطار النظري أن تحليل السياسات العامة يمثل أداة أساسية لفهم ديناميات صنع القرار وتوجيه الموارد العامة بكفاءة وفعالية، كما أنه يتيح تقييم أثر السياسات على المجتمع والمساهمة في ترشيد صنع القرار. وقد أظهرت المقاربة المؤسساتية أهميتها في دراسة الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسساتية، وتحديد الأسس التي تقوم عليها العملية الإدارية، إلا أن محدوديتها تظهر في صعوبة استيعاب التغيرات الاجتماعية وتعقيدات السياق الجزائري.

في هذا الإطار، تشكل المقاربة التشاركية مكملاً فعالاً للتحليل المؤسساتي، من خلال إشراك المواطنين والفاعلين الاجتماعيين في جميع مراحل إعداد السياسات العمومية. ويبرز إدماج هذه المقاربة كرهان استراتيجي في الجزائر لتعزيز الشرعية، ورفع فعالية السياسات، وبناء الثقة بين المواطن والإدارة، وترسيخ الديمقراطية التشاركية، وتحديث أدوات التحليل بما يواكب التحولات الاجتماعية والسياسية المعاصرة. غير أنّ نجاح هذا الإدماج مرهون بتوفر شروط سياسية ومؤسسية تمكّن من مشاركة حقيقية وفاعلة، تتجاوز الطابع الشكلية، بما يضمن أن تصبح السياسات العمومية أكثر استجابة لمطالب المجتمع وأكثر قدرة على الوقاية من الأزمات.

وبذلك، يمكن القول إن الجمع بين المقاربة المؤسساتية والتشاركية يشكل إطاراً متكاملًا لتحليل السياسات العامة في الجزائر، يوازن بين استقرار المؤسسات وشرعية القرار من جهة، وبين تلبية المطالب الاجتماعية وتعزيز المشاركة الديمقراطية من جهة أخرى، مما يعزز قدرة الدولة على التفاعل مع التحولات المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة.

الهوامش:

¹ السيد يسين ، السياسات العامة : القضايا النظرية والمنهجية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، 1988 ، ص 03.

² حسن ابشر الطيب ، تحليل السياسات العامة ، 1994 ، ص 24

³ الفهداوي فهد خليفة ، السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل ، ط 1 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، 2001 ، 96.

⁴ Smith, B . Public Policy and Public Participation Engaging Citizens and Community in the Development of Public Policy . Canada . 2003.p 05.

⁵ حسن ابشر ، مرجع سابق ، ص 25

⁶ الكبيسي عامر خضير ، السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2008 ، ص 215.

⁷ ناجي عبد النور ، ساحلي مبروك ، تحليل السياسة العامة في الجزائر تأثير السياسة التشغيلية للدولة بالوضع السياسي والايدولوجي ، ط 1. القاهرة: دار الكتاب الحديث ، 2016

⁸ القريوتي ، محمد قاسم ، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسات العامة ، ط 1 ، كلية العلوم الادارية ، الكويت ، 2006 ، ص 353.

⁹ الطعاني ، علي حازم هایل ، تطبيقات الاقتراب المؤسساتي والاقتراب النسقي في التحليل السياسي. 24 مارس، 2024. صفحة 102.

¹⁰ احمد مصطفى ، الحسين. مدخل الى تحليل السياسات العامة، ط 1، المركز العلمي للدراسات السياسية. عمان ، 2002 ، ص 117.

¹¹ احمد مصطفى ، نفس المرجع ، ص 116

¹² عبد القادر ، عبد العالي ، محاضرات النظم السياسية المقارنة. محاضرات القيت على طلبة السنة الثانية ليسانس ، جامعة سعيدة. (الجزائر) 2008/2007 ، ص 21.

- ¹³ عارف، محمد نصر ، ابستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي. النظرية. المنهج ، ط 1 ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2002 ، ص 205.
- ¹⁴ شلي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج ، الاقتربات ، والادوات ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، الجزائر ، 1997 ، ص 119.
- ¹⁵ بدر ، ثلجة المقاربة التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر. بلدية المحمدية بولاية معسكر نموذجاً 2012/2017. اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3. ، 2019 ، ص 16.
- ¹⁶ باي، احمد، و رؤوف هوشات. المقاربة التشاركية كأداة لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر. المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، 10 جانفي، 2017، ص 274.
- ¹⁷ <https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>
- ¹⁸ (<https://www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf>)
- ¹⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون 11 - 10 يتعلق بالبلدية، مؤرخ في 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية ، العدد 37، الصادر في 3 جويلية 2011، ص 04
- ²⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 12 - 07 المؤرخ في 21 فيفري 2012 ، يتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية ، العدد 12، الصادر في 29 فيفري 2012. ص 11.
- ²¹ سويلم محمد ، الاطار القانوني لتنظيم مقارنة الديمقراطية التشاركية المحلية في الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر ، تونس والمغرب. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 82، سنة 2021 ، ص 335.
- ²² دستور الجزائر 2020 ، المادة 52. الجريدة الرسمية.
- ²³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، قانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 ، يتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية ، العدد 02 ، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012 ، ص 34.
- ²⁴ وزارة الداخلية. (10 جانفي ، 2025). [/https://interieur.gov.dz](https://interieur.gov.dz)
- ²⁵ Pierre, J., & Peters, B. Guy. (2000). Governance, Politics and the State. Cambridge: Cambridge University Press.
- ²⁶ Fung, A. (2006). Varieties of Participation in Complex Governance. Public Administration Review p 66 .
- ²⁷ Pierre, J., & Peters, B. Guy. (2000). Governance, Politics and the State. Cambridge: Cambridge University Press.
- ²⁸ Fung, 2006, p. 70
- ²⁹ Pierre & Peters, B. Guy, 2000
- ³⁰ Fung, 2006, p. 75